



مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي رقم 29 IAS

(التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع) في اعداد بياناتها المالية لعام 2020

إعداد الباحث: منير فيصل يحيى

طالب دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال- جامعة الجنان - طرابلس- لبنان

إيميل: mounir_1976@hotmail.com

الملخص:

سعى الباحث في هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 (،التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع) في إعداد بياناتها المالية لعام 2020 في ظل الازمة الاقتصادية والتضخم المالي اللذان يعاني منهما لبنان و ذلك عن طريق التعرف على أنواع وأسباب التضخم، و العلاقة المحاسبية للتضخم، و التعرف على علاقة المعيار IAS 29 بالدول ذات الاقتصاد الذي يتسم بالتضخم الجامح، و اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبيان كأداة أولية لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، و قامت الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في عدم وجود دلالة تشير الى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29، في إعداد بياناتها المالية لعام 2020 و التي يتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي IAS 29 القانونية والمهنية.
2. الفرضية الفرعية الثانية: توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29.

وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي 29 IAS القانونية والمهنية، مما يشير الى عدم تطبيق البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي رقم 29 IAS.
- توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29، وبالتالي عدم التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في إعداد بياناتها المالية لعام 2020 IAS.

الكلمات المفتاحية: التضخم، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 29 IAS، البيانات المالية.



The extent of the Lebanese banks' commitment to International Accounting Standard 29 (Financial Reporting in Hyperinflationary Economies) in preparing their financial statements for the year 2020

Abstract

In this study, the researcher sought to identify the extent of the Lebanese banks commitment to applying the International Accounting Standard 29 (Financial Reporting in Hyperinflationary Economies) in preparing their financial statements for the year 2020 in light of the economic crisis and inflation that Lebanon suffers from, by identifying the types of And the causes of inflation, the accounting relationship to inflation, and identifying the relationship of IAS 29 standard with countries with an economy characterized by runaway inflation. The study is based on a basic assumption that there is no indication that Lebanese banks are committed to applying IAS 29 in preparing their financial statements for the year 2020, from which the following assumptions are branched:

1. The first sub-hypothesis: There is no indication that the requirements for the application of the international standard IAS 29 legal and professional are available.
2. The second sub-hypothesis: There are some legal and professional difficulties and obstacles in the Lebanese business environment that prevent the application of IAS 29 International Standard.

The results of the study showed the following:

- There is no indication that the legal and professional requirements of IAS 29 are met, indicating that Lebanese banks have not applied IAS 29.
- There are some legal and professional difficulties and obstacles in the Lebanese business environment that prevent the application of the International Standard (IAS 29), and consequently the failure of Lebanese banks to apply International Standard (IAS 29) in preparing their financial statements for the year 2020.

Keywords: Inflation, IAS 29, Financial Statements.



أولاً. مقدمة البحث وموضوعه:

إن المعايير المحاسبية هي الأساس التي يتم من خلالها التعرف وتوضيح السياسات والاستراتيجيات والأساليب والإجراءات المحاسبية التي من المفترض العمل بها وتطبيقها في قياس والتعرف على افصاح المعلومات التي لها علاقة بالأنشطة والعمليات الاقتصادية للمؤسسات والمنظمات مهما اختلف مجالها. (الاسعد 2013م، ص18)

ومع التطور والتقدم الذي طرأ على جميع الجوانب، طال هذا التطور الفكر المحاسبي بصورة متسارعة في الأونة الأخيرة، حيث اتجهت العديد من الدول للبدء في التعامل طبقاً لمعايير التقارير الدولية (IFRSs) التي صدرت من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وذلك نظراً لعمليات الاستثمار الأجنبي بصورة سريعة وكبيرة عبر البحار عن طريق الشركات العابرة للقارات أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة. (الجرف 2010م، ص24)

حيث شهد العالم اهتمام متزايد في العشر السنوات الأخيرة رقابة داخلية على البيانات المالية للبنوك والشركات وخاصة بعد انهيار عدد من الشركات الأمريكية الكبيرة والتي لم يكن ليتوقع انهيارها وبعد صدور قانون (Sarbanes Oxley) الذي أوجب على الشركات الأمريكية أن تعتمد على أنظمة رقابة داخلية فعالة تنتج قوائم مالية سليمة وخالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية والعمل على إصدار قوائم مالية صحيحة وهذا بسبب التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال المعايير المحاسبية في المناخ الاقتصادي وزيادة المنافسة العالمية في الأسواق المعتمدة، ولذلك سعت العديد من المنظمات والهيئات المهنية في مجال المحاسبة على المستوى الدولي والإقليمي لتنظيم مهنة المحاسبة وتوحيد معاييرها وهذا لأن تلك المعايير تمثل الضوابط التي تنسم بالشفافية فتعكس الوضع الاقتصادي العادل للبنوك من أجل تحقيق الشفافية في الإعلان عن المعلومات المحاسبية للأسواق المالية وحماية أصحاب المصالح. (صالح 2011م، ص3)

وهناك عدد لا بأس به من الدراسات والاسهامات البحثية التي قام بها المختصين والتي تتناول التحول الى معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن هذه المعايير سوف تعمل على تحقيق العديد من المزايا والفوائد والمنافع للمنظومة المحاسبية. (حنيفة وحسباني 2013م، ص 23)



وتعتبر البنوك من أهم المنظمات المالية التي لها دور أساسي وجوهري في نجاح أو فشل الاقتصاد وانهياره، والتي لا بد أن يتم التحقق من صحة وكفاءة الأداء فيها، وذلك عن طريق المراقبة في القطاع البنكي، الذي يقوم على مستوى كافي من الشفافية و المسائلة التي تركز في اعداد التقارير المالية، لذا فإن نقاط الضعف في الجانب المالي تعتبر من اكبر الصعوبات و العقبات في السياسات و الاستراتيجيات النقدية، و يساعد تطبيق و تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البنوك على توحيد أسس إعداد البيانات المالية و الإفصاحات بما يتناسب مع الأساليب و الطرق الخاصة بعملية الاعداد و الإفصاح للبنوك. (مجد 2016م، ص 21)

وعلى مستوى الوضع الحالي في لبنان فإنه يشهد أزمة اقتصادية حادة بعد ثورة 17 تشرين الاول 2019 شكلت بداية مرحلة جديدة من الانحدار للوضع الاقتصادي والمالي المتسارع نحو الهاوية نتيجة للسياسات الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريعي والمحاصصة والفساد والاهمال للقطاعات الإنتاجية، وغياب استراتيجيات التخطيط وضعف الرقابة والمحاسبة و الإدارة لفترة طويلة يسجل في القطاع الاقتصادي عامة والبنوك اللبنانية خاصة أدى الى تدهوراً كبيراً بسبب تقلب وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية، وزادت نسبة التضخم عن 100% في اقل من عام بسبب الأحداث الأخيرة منذ أكثر من سنة، كما يجب أن لا ننسى تأثير وباء فيروس covid-19 على الاقتصاد العالمي ، ولبنان مثله مثل معظم الدول تأثر بجائحة هذا الفيروس الذي يضاف أثره إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد. كل هذا يلقي الضوء على أهمية قياس مدى التزام الشركات اللبنانية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية رقم 29 IAS وانعكاساته على بياناتها المالية.

وقد صنف الاقتصاد اللبناني من قبل النقد الدولي طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية أنه دخل مرحلة التضخم المفرط، بالإضافة الى وجود بعض التوقعات التي تشير الى استمرار هذه الحالة لسنوات، ويتم تصنيف الدول التي يجري فيها أحد صور التضخم طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS29)، والذي يشير في هذه الحالة أن تعيد كل الشركات لشركات والمؤسسات التي تُطبّق المعايير الدولية، تعديل بيانات السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2020، أو ما بعد. ويحتّم على مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، الطلب من المصارف تعديل التعاميم والطلب من المصارف وضع ميزانيتها مُستخدمةً الدولار، لإعداد بيانات مالية تعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسات.



ثانياً. مشكلة البحث:

تعتبر المعايير المحاسبية هي الوسيلة أو الطريقة التي يتم عن طريقها التعرف على الإجراءات الخاصة بالجانب المحاسبي، و الذي عليه بالضرورة يتطلب الأمر الى تطبيقها و الالتزام بها في قياس و اثبات و افصاح المعلومات التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية لمختلف المنظمات و المؤسسات، فمعايير التقارير المالية الدولية و التي يشار اليهم ب (IFRSs)، حيث تعتبر هذه المعايير هي الطرق الحديثة و المعاصرة التي توصل اليها الفكر المحاسبي الحديث، و الذي يسعى في الأساس الى رفع مستوى و جودة الأداء المحاسبي في المنظمات و المؤسسات مهما اختلف مجالها(عرنوق وحمادة 2014م، ص59).

حيث تمثل الهدف من هذه المعايير بأنها استجابة لتنامي و تعاضم الدور الاستراتيجي لمهنة المحاسبة في تدعيم تنافسية المنظمات و المؤسسات و العمل على نجاحها الاستراتيجي، و ذلك في أثر تداعيات الازمات المالية الدولية و نتائجها السلبية على واقع اقتصاديات مختلف الدول، و التي من بينها لبنان.

تشير التعليمات الخاصة بهيئة الأوراق المالية ضرورة الالتزام بكافة المعايير المحاسبية الدولية، و التي منها معيار المحاسبة الدولي (IAS29)، لذا ظهرت الحاجة الى إمكانية التحقق من مستوى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي (IAS29) في اعداد بياناتها المالية لعام 2020، و التعرف على أسباب عدم التطبيق في حال وجودها، حيث أنه لم تكن هناك نظرة عامة لمستوى تطبيق المعيار، و ما هو أثر ذلك على الفئات ذات الصلة بالبنوك اللبنانية.

وتهدف عملية إعداد المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS إلى توفير مجموعة من المعايير المحاسبية العالمية و تقديم معلومات مرتفعة الجودة و أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات و تحقيق الشفافية و المسألة و الكفاءة لأسواق المال حول العالم و لذلك سيناقش الباحث في هذا البحث مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في إعداد بياناتها المالية لعام 2020.

ومن خلال هذه الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث في بعض البنوك اللبنانية، اتضح أنه هناك قصور في استخدام و تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 29 لدى البنوك اللبنانية في اعداد بياناتها اللبنانية لعام 2020، و نظراً لهذه الظاهرة يمكن تحديد مشكلة البحث عن طريق الإجابة على السؤال الآتي:

ما هو مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في اعداد بياناتها المالية لعام 2020م؟



ويندرج تحت هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية التي تتمثل في الآتي:

1. ما هو معيار المحاسبة الدولي IAS 29؟
2. ما هي متطلبات وعوامل نجاح معيار المحاسبة الدولي IAS 29 في البنوك اللبنانية؟
3. كيف يكون لمعيار المحاسبة الدولي IAS 29 دور في تحسين جودة مخرجات المنظومة المحاسبية في البنوك في ظل الاقصاديات التي تعاني من التضخم الجامح؟
4. هل يشير الاختلاف في مستوى جودة التقارير المالية بدلالة التزام البنوك أو عدم التزامها بتطبيق معيار الدولة المحاسبي IAS 29؟

ثالثاً. أهمية البحث:

نتج عن التطور الذي طرأ بصورة مستمرة على الاقتصاد الذي ظهر بعض الموضوعات والقضايا الحديثة التي تحتاج الى متابعة مستمرة من الفكر المحاسبي، ولكي تكون المؤسسات والمنظمات قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة كان لا بد من تطور النظم والقواعد المحاسبية لاستخدام البيانات الخاصة بها من داخل أو خارج المؤسسة، لذا من المفترض أن تكون هذه المعلومات بمستوى جيد. لذا ظهرت أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تناولته وهو مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في اعداد بياناتها المالية لعام 2020 في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني.
2. تستمد الدراسة أهميتها أيضاً من أهمية القطاع محل الدراسة، حيث يعد قطاع البنوك في الوقت الحاضر هو أساس الاقتصاد لجميع دول العالم، حيث شهد قطاع البنوك في لبنان في الآونة الأخيرة نقلة نوعية نظر للتضخم الذي حدث وتدهور قيمة العملة الوطنية (الليرة اللبنانية) مقابل العملات الأجنبية في الاقتصاد اللبناني، بالإضافة الى مدى تأثير البنوك في الحفاظ على الثقة في النظام النقدي، وذلك في ظل علاقتها بالسلطة النقدية.
3. تظهر الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للبنوك اللبنانية، وكيفية تطويره مما يؤدي الى خدمة مستخدمي هذه القوائم والبيانات المالية، والذي له تأثير مباشر في الأداء المصرفي ومستوى الشفافية في مخرجات العمل المصرفي.
4. نظراً لندرة الدراسات والبحوث التي تناولت المعيار الدولي IAS 29 ومستوى تطبيقها، لذا فمن المتوقع ان يكون هذا البحث بمثابة دراسة حديثة في هذا المجال.



رابعاً. أهداف البحث:

يسعى الباحث في هذه الدراسة الى الاتي:

1. التعرف على مدى التزام البنوك اللبنانية واستجابتها بتطبيق المعيار الدولي 29 IAS على البيانات المالية لعام 2020 في لبنان، وإمكانية الاستفادة منها في هذه البنوك لتكون قادرة على التعاطي مع هذا المعيار.
2. القاء الضوء على واقع البنوك فيما له علاقة بتطبيق معيار التضخم الجامح على البيانات المالية في لبنان.
3. المساهمة عن طريق هذه الدراسة ببعض النتائج التي تتعلق بمستوى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS29 .
4. قد يستفاد من نتائج هذه الدراسة في قطاع المصرفي في لبنان.

خامساً. سؤال البحث:

ما مدى التزام البنوك بتطبيق المعيار الدولي IAS29 في اعداد بياناتها المالية لعام 2020م؟

سادساً. فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية في هذه الدراسة في:

1. عدم وجود دلالة تشير الى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي 29 IAS، والتي يتفرع منها الفرضيات الاتية:
2. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي IAS 29 القانونية والمهنية.
3. الفرضية الفرعية الثانية: توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29.

سابعاً. مصطلحات البحث:

- **التضخم:** هو المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع؛ مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة، ويُعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار. من التعريفات الأخرى للتضخم هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة على الشراء.
- **المعيار الدولي IAS29** - التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع.



يهدف المعيار الى بيان كيفية إعداد كيفية إعادة عرض القوائم المالية والتقارير عن الأحداث الاقتصادية لمنشأة تعمل في ظل اقتصاد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل التضخم وبالتالي تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مفرطة. (ميرزا عباس وهولت جراهام 2015، 245)

- **البيانات المالية** - مجموعة كاملة من الوثائق المالية والمحاسبية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأدائية، وخزينة المؤسسة في نهاية الدورة المالية. (سامي 2012، 24).

ثامناً. حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** ستقتصر هذه الدراسة على قياس مدى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار التقارير المالية الدولية رقم 29 IAS في اعداد بياناتها المالية.
- **الحدود البشرية:** معدّي البيانات المالية في البنوك.
- **الحدود المكانية:** البنوك اللبنانية العاملة في لبنان.
- **الحدود الزمنية:** انحصرت حدود الدراسة التطبيقية خلال العام 2020.

تاسعاً. الدراسات السابقة:

1. دراسة (حسن 2019م)

- **عنوان الدراسة:** أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 IFRS على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية.
- **هدف الدراسة:** تستهدف الدراسة التعرف على الآثار الناتجة عن التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث من المفترض أن يبدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار اعتباراً من يناير 2019 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في للبنوك التي تعد قوائمها المالية نهاية يونيو من كل عام.
- **هدف الدراسة:** يتمثل الهدف العام للبحث في التعرف على آثار تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 9) على دلالة القوائم المالية للبنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

2. دراسة (نجوية واخرون 2016م)

- **عنوان الدراسة:** قياس مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي 07.
- **هدف الدراسة:** سعى الباحث عن طريق هذه الدراسة الى قياس مستوى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي وفق المعيار الخاص بالإبلاغ المالي 07.
- **أداة الدراسة:** اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبيان الذي يتكون من مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على افراد العينة.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة الى أنه لا يزال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب من الافراد والعاملين في البنوك التجارية الجزائرية بالجلفة فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، خصوصا أن هذا المعيار له تأثير إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3. دراسة (محمد 2015م)

- **عنوان الدراسة:** تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة المصارف الإسلامية.
- **هدف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر معيار العرض والإفصاح العام على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية.
- **أداة الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة.
- **عينة الدراسة:** يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية بولاية الخرطوم، تم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة القصدية وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحثان للحصول على آراء أو معلومات من رأي الإدارات المختصة في القطاع المصرفي، تم توزيع (200) استبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع (185) استبانة.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف. كما أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ومراعاة دقة وشمولية الإفصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للمصارف.

4. دراسة (الموسوي 2014م)

- **عنوان الدراسة:** تشخيص محددات ومزايا التحول الى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) من منظور مستخدمي المعلومات.
- **هدف الدراسة:** يهدف البحث الى تشخيص ملائمة معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) للبيئة المحاسبية في قطاع المصارف الاهلية عبر اختبار مستوى إدراك المستفيدين والمنظمين لتلك التقارير فضلا عن استكشاف المعلومات الضرورية للمستفيدين والعوامل التي تعد معوقات او عوامل دافعة للتحول الى عصر التقارير المالية الدولية وتكاليف ذلك التحول والمنافع المتوقعة منه.
- **أداة الدراسة:** اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة والمقابلات مع عينة البحث التي ضمت كافة المحاسبين والمدققين في المصارف المنتخبة من الاجابة على التساؤلات التي طرحها البحث بعمق وشمولية وصولا الى المدى الذي يمكن ان تستفيد منه المصارف عينة البحث من تبني معايير التقارير المالية الدولية ومستوى الافادة منها في تحسين مخرجات المنظومة المحاسبية فيها وقدرتها في تدعيم مؤشرات الشفافية والافصاح تضمن البحث عرضا مركزا للأدبيات ذات الصلة بمعايير التقارير المالية الدولية.
- **نتائج الدراسة:** توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان العوامل البيئية والثقافية والمعرفية محددات مهمة لتبني المصارف عينة البحث لمعايير التقارير المالية الدولية واوصى البحث بعدد من التوصيات اهمها ضرورة دراسة وتأهيل المنظومة المحاسبية في العراق عموما والقطاع المصرفي للتحول الى معايير التقارير المالية الدولية لمواكبة التحولات المتسارعة نحو التوافق المحاسبي ولضمان دخول تلك المصارف بيئة الاعمال الدولية.

5. دراسة (المطيري 2011م)

- **عنوان الدراسة:** سعى الباحث في هذه الدراسة الى التعرف على مستوى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في الكويت.

- **أداة الدراسة:** لتحقيق هذا الهدف من الدراسة اتجه الباحث الى التعامل مع نوعين من البيانات، هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية عن طريق الاستعانة باستبانة خطية.
- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها:
 - أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.
 - أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.
 - أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

عاشراً. الإطار النظري

1- التضخم

(أ) مفهوم التضخم

- هو ان تعريف التضخم يشوبه الكثير من الصعوبات من خلال الاختلافات التي ظهرت بين المفكرين والعلماء وباختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه. (عناية 2005م، ص 120)
- كما أنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، كما أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة. (هيئات 2006م، ص 27)
- فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه: فهو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، ويمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية. (حشيش 2004م، ص 283)
- وبصيغة أخرى التضخم يعني ارتفاعاً كبيراً ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية قد تطول كثيراً وقد يأخذ التضخم أشكالاً أو وتائر مختلفة. (الروبي 2005م، ص 16)

وانقسمت المفاهيم المتنوعة للتضخم الى:

- التضخم في الأسعار: حيث يشير الى ارتفاع الأسعار بصورة غير عادية على غير العادة.
- التضخم في الدخل: يشير الى تضخم الدخل النقدي للأفراد بصورة غير معتادة وتنتفرج الى التضخم في الأجور والأرباح.
- التضخم في العملة: يتضمن هذا النوع من التضخم الى الارتفاع الكبيرة والمستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
- التضخم في التكاليف: يشير هذا التضخم الى الارتفاع والزيادة في أسعار عوامل الإنتاج التي تنتشر في سوق السلع والخدمات.

وبصورة عامة فإن التضخم هو الارتفاع والزيادة على المستوى العام في الأسعار وتناقص وتدني لقوة الشرائية للنقود. (السعدي 2010م، ص86)

ب) أنواع التضخم

يمكن تصنيف التضخم الى أربعة أنماط أو اشكال تتمثل في الآتي:

- التضخم الزاحف: ويمكن تسميته بالتضخم المعتدل وذلك لأن تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد ببطء لا يكاد يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة ومعقولة أي ليست قصيرة.
- التضخم المتسارع: وهذا النوع يصف تزايد الأسعار بشكل مستمر ومتضاعف أعلى من النوع الأول ولفترات زمنية أقصر.
- التضخم الجامح: وهذا النوع من التضخم يصف زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار وتضاعفها مرات عديدة قد تصل إلى نسب أكثر من 2000% كما حدث في بعض الدول عقب ظروف سياسية أو اقتصادية صعبة كالبرازيل ولبنان.
- التضخم المكبوت: وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل الدولة بحيث لو تركت الأسعار دون تدخل الدولة بإجراءات مضادة لارتفاعات الأسعار، لكن تدخل الدولة ثبتت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال وهذه حالة مؤقتة قد لا تستطيع الدولة الصمود فيها طويلا إن لم تصلح الأوضاع الاقتصادية. (عبد السلام وحمد 2012م، ص58)

ج) العوامل التي تؤدي الى التضخم

هناك بعض الأسباب والعوامل التي تؤدي الى نشأة ظاهرة التضخم في بلد ما، وتتمثل هذه الظروف والأسباب في الآتي:

- تضخم سحب الطلب: وهو سبب معروف، حيث يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من المعروض منها، بحيث يكون تيار النقود أكبر من قيمة السلع المعروضة مما يدفع بالأسعار إلى الزيادة. وذلك بسبب زيادة الأنفاق الكلي بأقسامه الثلاثة: استهلاكي، استثماري وحكومي
- تضخم دفع التكاليف: وينشأ هذا التضخم بسبب زيادة الأجور نتيجة لوجود نقابات عمال قوية تسبب ارتفاع أسعار المنتجات حيث أن أجور العمال تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج.
- التضخم المشترك: قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة "الكلفة" سوياً، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج، وأن يترافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.
- التضخم المستورد: يعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة والأحذية المستوردة من الخارج. أي تستورد الدول وخاصة النامية منها هذا التضخم.
- التضخم الركودي: ظاهرة التضخم الركودي جاءت بعد ربع قرن من الازدهار الذي عرفته الدول الرأسمالية الصناعية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من 1945-1970.
- تضخم السلع: لتغير في أسعار سلع أو خدمات محددة مثل الآلات الحاسبة أو الكمبيوتر. (حماد 2006م، ص 25)

2- محاسبة التضخم

أ) مفهوم المحاسبة عن التضخم:

تعتبر المحاسبة النقود أساساً هي الوحدة الرئيسية للقياس، وتتأثر هذه الوحدة بصورة مباشرة بتقلبات وتغيرات المستوى العام للأسعار، وظهر حديثاً الاهتمام الخاص من قبل المحاسبين بهذا الموضوع في مختلف التنظيمات المهنية.

وتعرف المحاسبة عن التضخم بأنها بعض الأسس والمعايير التي تقوم عليها الإجراءات التي يتم العمل على أساسها لتعديل قيم عناصر القوائم المالية في ظل ما يطرأ من زيادة للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقود. (الجميل 2002م، ص 96)

ب) محددات المحاسبة عن التضخم:

- تتمثل العوامل التي ينتظر من المحاسبة في تعاملها مع مشكلة التضخم بصورة خاصة ما يلي:
- إن التضخم هو أثر لمشكلات اقتصادية، وليس من دور المحاسبة حل هذه المشكلات أو القضاء على التضخم ذاته.
 - إن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، ولذا فإنه في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية، ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم بالدولة، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صالحة مهنية للمحاسبين بإلزامهم بأي منها.

3- المعيار الدولي IAS 29

أ) مفهوم المعيار الدولي المحاسبي:

- لغويا يعرف المعيار بأنه المكيال أو المقياس، وهو الكم المحدد مما يجب أن يكون عليه الشيء. (الجبر 2000م، ص93)
- اصطلاحا فالمعيار المحاسبي هو القاعدة المحاسبية التي تم وضعها من قبل منظمة مستقلة لا تسعى في الأساس الى الربح، ويطلق عليها بمجلس معايير المحاسبة الدولية. (غياضة 2008م، ص 15)
- كما يعرف المعيار الدولي المحاسبي بأنه نموذج أو قاعدة متفق عليها من جانب المختصين، وتسعى الى التأكد من حل موحد للعديد من العمليات التي تدخل تحت إطار النظام المحاسبي، وتتصل بأحد عوامل القوائم والبيانات المالية، حيث أنها تهجف الى التوصل الى المعلومات السليمة لجميع المستخدمين لهذه القوائم. (International Financial Reporting 2016)

ب) أهمية المعيار الدولي المحاسبي

- تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في قدرتها على توحيد العمليات المحاسبية من خلال توحيد الطرق و الممارسات التي يتم من خلالها قياس الأحداث المتشابهة، و إيصال نتائج أعمال موحدة لمستخدمي القوائم المالية المختلفين بحيث يمكن الاعتماد عليها و الاستفادة منها، و يؤدي تبني استخدام معايير المحاسبة الدولية إلى التناغم والتوافق فيما يتعلق بقياس الأرباح و المركز المالي و يجعل القوائم المالية تعبر بصورة أكثر عدالة عن الأوضاع المالية لمنشأة الأعمال (جمعة 2014م، ص 21)، و يمكن تلخيص أهمية المعيار المحاسبي الدولي في الآتي:
- المساهمة في التخطيط والمتابعة والتقييم على المستوى القومي، بالصورة التي تجعل البيانات القومية صحيحة وتعبر عن الواقع.



- -يقدم استخدام معايير المحاسبة الدولية حماية أكبر للمساهمين والجمهور ويوفر مصدرا " متسقاً" من المعلومات عن وضع منشأة الأعمال بما يزيد من ثقة المستثمرين ويحسن قدرة المنشأة على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها.
- يعتبر تطبيق معايير المحاسبة الدولية خطوة مهمة باتجاه التعاون والتنسيق والتوحيد المحاسبي بين الدول المختلفة ويلغي التضارب في الممارسات المحاسبية. (عابدين 2006م، ص 29-30)
- -يوفر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية جهداً كبيراً" و أموالاً" طائلة على الدول النامية التي تسعى إلى وضع معاييرها المحلية الخاصة، ويشجع الدول العربية والإسلامية على تطوير معاييرها.
- بات إعداد القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية مطاباً أساسياً" في عملية الإدراج في الأسواق المالية حول العالم، ويوفر فرصة لانفتاح السوق والشركات المحلية على الأسواق الدولية. (القاضي وحمدان 2001م، ص 113-118)

(ت) تطبيق المعيار الدولي المحاسبي IAS 29

- يتم الاعتماد على المعيار الدولي المحاسبي IAS 29 في حالة التضخم الجامح، ويقوم على الآتي:
- عرض القوائم المالية باستخدام أساس التكلفة التاريخية التقليدية أن يسبب تشويشاً" لمستخدمي تلك القوائم.
 - يؤثر الاختلاف الجوهرى لنتائج القياس المحاسبي بين استخدام طريقة التكلفة التاريخية والقيمة الحالية على صدق وعدالة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة.
 - يؤدي احتساب الاهلاك على أساس التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع الأسعار إلى توزيع أرباح وهمية على المساهمين.
 - -يؤدي عدم أخذ التضخم في الحسبان عند إعداد القوائم المالية إلى عدم المحافظة على سلامة رأس المال المستثمر في الشركة. (وادي 2006م، ص 262-265)

(ث) نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 29

- قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتحديد وبيان نطاق تطبيق المعيار الخاص بإعداد البيانات المالية في الاقتصادات ذات التضخم الجامح كالآتي:
- يجب أن يتم تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذي تضخم جامح حيث معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على 100% . ويعد هذا الشرط الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة الدولية واضحا ومفهوما (لجنة معايير المحاسبة الدولية 2016م، ص 1).
 - إن التقرير عن نتائج العمليات والمراكز المالية في اقتصاد ذي تضخم جامح باستخدام العملة المحلية وبدون إعادة عرض أمر غير مفيد، فالنقد يفقد قوته الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ العمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة حتى في نفس الفترة المحاسبية مضللا، بل يفضل أن تقوم كافة المنشآت التي تضع تقاريرها بنفس عملة الاقتصاد ذي التضخم الجامح بتطبيق هذا المعيار اعتبارا من نفس التاريخ على المستوى الوطني، ومع هذا ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة التقرير التي تتعرف فيها على وجود تضخم جامح في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها. (المرسوم 54، 2013م)

(ج) الإفصاح المطلوب لتطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS29

- من أهم الشروط التي من الواجب توافرها لتطبيق الإفصاح عند التعامل بمعيار المحاسبة الدولي IAS 29 ما يلي:
- حقيقة أن البيانات المالية والأرقام المقارنة للفترات السابقة قد تم إعادة بيانها للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة التقرير، وكنتيجة لذلك يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية.
 - بيان الأساس المعتمد لإعداد البيانات المالية سواء بحسب منهج التكلفة التاريخية أو منهج التكلفة الجارية.
 - تحديد هوية ومستوى مؤشر الأسعار بتاريخ الميزانية العمومية والتحرك في هذا المؤشر خلال الفترة الجارية وفترة التقرير. (كنعان 2016م، ص 101)



أحد عشر. منهجية الدراسة

1- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه على صعيد البحث الوصفي، تم دراسة الأدبيات التي تناولت موضوع البحث من أبحاث علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك للتعرف على مشكلة الدراسة وتحديد مستوى تطبيق المعيار الدولي IAS 29، وعلى الصعيد التحليلي، فقد تم اجراء مسح ميداني و تحليل البيانات المجمععة عن طريق الإجابة على الاستبانات، و التعامل طبقا للطرق الإحصائية المناسبة للدراسة، حيث تم الاعتماد على الاستبيان كأداة أولية لجمع البيانات.

2- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك اللبنانية في لبنان.

3- عينة الدراسة:

تتضمن عينة هذه الدراسة أول عشرة بنوك عاملة في لبنان بحسب تصنيف جمعية المصارف اللبنانية (Alfa-Banks) والتي تمتلك أصول تزيد قيمة مجموع أصولها عن مليارين دولار (www.abl.org.lb) وهي:
جدول (1) ترتيب أول عشرة بنوك في لبنان من حيث حجم أصولها

بنك عودة (Bank Audi)	6	بنك بيروت (Bank of Beirut)
بنك لبنان والمهجر (BLOM)	7	بنك البحر المتوسط أو بنك ميد (med SAL)
بنك بيبيلوس (Byblos Bank Group)	8	البنك اللبناني الفرنسي (-Banque Libano-Française)
فرنسبنك (Fransabank Group)	9	الاعتماد المصرفي (Creditbank S.A.L)
بنك سوسيته جنرال في لبنان (SGBL)	10	بنك بيروت والبلاد العربية (BBAC BANK)

يبين جدول رقم (1) ترتيب أول عشرة بنوك في لبنان من حيث حجم أصولها

4- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية في هذه الدراسة في:

عدم وجود دلالة تشير الى التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29، والتي يتفرع منها الفرضيات الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي IAS 29 القانونية والمهنية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29.

5- أسلوب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ولإختبار فروضها تم اعداد استبانة وتوجيهها لأفراد العينة، وذلك بعد مراجعة الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع والتي تم عرض ما يغني الدراسة منها في الجانب النظري، إضافة إلى الاستفادة من المناقشات التي أجريت وقد تكونت الاستبانة من مجموعتين هما:

- المجموعة الأولى: معلومات عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (المؤهل العلمي، الاختصاص، المسمى الوظيفي، الخبرة، الالمام بالمعايير، دورات تدريبية)
- المجموعة الثانية: تتكون من ثلاثة محاور تتناول مدى توافر متطلبات تطبيق المعيار 29 والصعوبات التي تواجه التطبيق.

وقد كانت الإجابة على كل فقرة طبقاً لمقياس ليكرث الثلاثي كما في الجدول رقم (2) الآتي:

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	2	4	6

جدول رقم (2) يبين الإجابة على كل فقرة طبقاً لمقياس ليكرث الثلاثي.

6- الصدق الظاهري:

قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة للقيام بتحكيمة، حيث قام المحكمين بالاطلاع على عنوان الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وأبدوا موافقتهم على ملائمه الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة.

7- صدق الاتساق الداخلي:

يشير هذا المصطلح إلى مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه العبارة. تم تقييم صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط (Spearman) بين إجابة المستقضي آرائهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له،

8- اختبار ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، وذلك يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل كرو نباخ ألفا وذلك كما يلي:

- طريقة معامل كرو نباخ ألفا:

قام الباحث بحساب قيمة معامل كرو نباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبيان كالاتي: الجدول رقم (3):

رقم المحور	المحور الرئيسي	عدد العبارات	قيمة معامل كرو نباخ ألفا
1	الحاجة لتوفر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 29 القانونية والمهنية.	6	0.788
2	الصعوبات القانونية والمهنية في سبيل توفير متطلبات تطبيق المعيار المحاسبة الدولي IAS 29	9	0.719

يبين جدول رقم (3) إذا بلغت قيمة المعامل 0.7 على الأقل لكل محور من المحاور الثلاثة للاستبيان، وهذا يدل على تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة المتعلقة بمدى تطبيق معيار 29 في البنوك اللبنانية، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.



9- الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

إن طبيعة البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة تتطلب استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال SPSS، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

أ- تم توصيف توزع العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية باستخدام مصطلحي التكرار والنسبة المئوية.

ب- تم توصيف إجابات الأفراد المستقصي آرائهم على عبارات الاستبيان من خلال ذكر قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى قيمة الوسيط والربيعين الأول والثالث.

ت- تم استخدام اختبار كرو نباخ ألفا لمعرفة مدى ثبات الاستبانة.

ث- تم استخدام معامل ارتباط سيرمان للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بالنسبة للاستبيان الدراسة الحالي.

ج- تم تقييم مدى موافقة أو عدم موافقة الأفراد المستقصي آرائهم على محاور الاستبيان باستخدام اختبار غير العلمي المقابل للاختبار العلمي.

المحور الأول: لا يوجد دلالة تشير إلى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي IAS 29 القانونية والمهنية.

الجدول رقم (4) الآتي يشير إلى بعض الإحصاءات الوصفية لإجابات الأفراد المشاركين في الدراسة على عبارات المحور الأول: جدول رقم (4)

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الربيع الاول	الوسيط	الربيع الثالث
1	هل يحتاج تطبيق المعيار 29 الى قوانين ملزمة	2.82	0.37	3.00	3.00	3.00
2	هل يحتاج تطبيق المعيار 29 الى تأهيل مهني متخصص للمحاسبين	2.90	0.27	3.00	3.00	3.00
3	هل يمكن تطبيق المعيار 29 من قبل المحاسبين المبتدئين	2.26	0.85	1.00	3.00	3.00
4	هل يحتاج تطبيق المعيار 29 الى محاسبين بخبرة لا تقل عن عشر سنوات	1.67	0.87	1.00	3.00	3.00
5	هل يحتاج تطبيق المعيار 29 الى قرارات مركزية بضرورة تطبيقه في لبنان	2.83	0.35	3.00	1.00	3.00
6	هل يحتاج تطبيق المعيار 29 الى قرار من مجلس إدارة البنك	1.20	0.49	1.00	3.00	1.00
المحور الاول	الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي 29 IAS القانونية و المهنية	2.31	0.80	2.13	2.42	2.42



نستنتج من الجدول جدول رقم (4) ما يلي:

أولاً: موافقة عينة الدراسة على العبارات التالية:

- العبارة الأولى: يحتاج تطبيق المعيار 29 إلى قوانين ملزمة.
- العبارة الثانية: يحتاج تطبيق المعيار 29 الى تأهيل مهني متخصص للمحاسبين.
- العبارة الثالثة: يمكن تطبيق المعيار 29 من قبل المبتدئين.
- العبارة الخامسة: يحتاج تطبيق المعيار 29 الى قرارات مركزية بضرورة تطبيقه في لبنان.
- العبارة السادسة: يحتاج تطبيق المعيار 29 الى قرار من مجلس إدارة الشركة.

ثانياً: عدم موافقة عينة الدراسة على الآتي:

- العبارة الرابعة: يحتاج تطبيق المعيار 29 الى محاسبين بخبر لا تقل عن عشر سنوات.

لذا نستنتج أنه لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي IAS 29 القانونية والمهنية، مما يشير الى عدم تطبيق البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في اعداد بياناتها المالية لعام 2020.



المحور الثاني: توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29.

يشير الجدول الاتي الى الإحصاءات الوصفية لإجابات افراد المشاركين في الدراسة على عبارات المحور الثاني كما في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الربيع الاول	الربيع الوسيط	الربيع الثالث
1	هل هناك حاجة لإصدار مؤشرات عن التضخم	2.75	0.623	3.00	3.00	3.00
2	هل يشترط وجود مؤشرات عن التضخم	2.86	0.336	3.00	3.00	3.00
3	هل يصدر المكتب المركزي للإحصاء مؤشرات عن التضخم	2.01	0.962	1.00	2.00	3.00
4	هل المكتب المركزي للإحصاء مؤهل لذلك	2.15	0.827	1.00	2.00	3.00
5	هل هناك جهات أخرى تتبنى اصدار مؤشرات عن التضخم	2.35	0.834	2.00	3.00	3.00
6	هناك صعوبة لإيجاد مؤشرات عن التضخم في لبنان	2.05	0.930	1.00	2.00	3.00
7	هل هناك صعوبات قانونية تمنع اصدار مؤشرات عن التضخم	1.91	0.704	1.00	2.00	2.00
8	هل هناك صعوبات عملية لإصدار مؤشرات عن التضخم	1.88	0.893	1.00	2.00	3.00
9	هل تم استخدام سعر صرف القطع للدلالة على التضخم في لإعداد البيانات المالية لبنك لعام 2020	1.68	0.807	1.00	1.00	2.00
المحور الثالث	توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29	2.19	0.257	2.00	2.20	2.41

نستنتج من الجدول رقم (5) ما يلي:

أولاً: موافقة عينة الدراسة على العبارات التالية:

- العبارة الأولى: هناك حاجة لإصدار مؤشرات عن التضخم.
- العبارة الثانية: يشترط لتطبيق المعيار وجود مؤشرات عن التضخم
- العبارة الخامسة: هناك جهات أخرى تتبنى اصدار مؤشرات عن التضخم

ثانياً: عدم موافقة عينة الدراسة على الاتي:

- العبارة التاسعة: هل تم استخدام سعر صرف القطع للدلالة على التضخم في لإعداد البيانات المالية لبنك لعام 2020

ثالثاً: حيادية عينة الدراسة على العبارات التالية

- العبارة الثالثة: يصدر المكتب المركزي للإحصاء مؤهل لإصدار مؤشرات عن التضخم
- العبارة الرابعة: المكتب المركزي للإحصاء مؤهل لإصدار مؤشرات عن التضخم
- العبارة السادسة: هناك صعوبة لإيجاد مؤشرات عن التضخم في لبنان
- العبارة السابعة: هناك صعوبات قانونية تمنع اصدار مؤشرات عن التضخم
- العبارة الثامنة: هناك صعوبات عملية لإصدار مؤشرات عن التضخم

لذا نستنتج بأنه توجد بعض الصعوبات والمعوقات القانونية والمهنية في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحيل دون تطبيق المعيار الدولي IAS 29، وبالتالي عدم التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي IAS 29 في اعداد بياناتها المالية لعام 2020.

اثني عشر. الخاتمة:

تتضمن النتائج والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة

1. النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- لم تلتزم البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي رقم 29 IAS. (التقرير المالي في الاقصاديات ذات معدل التضخم المرتفع) عند اعداد بياناتها المالية لعام 2020 حيث لا يوجد دلالة تشير الى توافر الاحتياجات اللازمة لتطبيق المعيار.
- توجد صعوبات والمعوقات القانونية والمهنية كثيرة في بيئة الاعمال اللبنانية التي تحول دون تطبيق المعايير الدولية لتقارير المالية (IFRS) في البنوك والشركات اللبنانية وبالتالي أدى عدم التزام البنوك اللبنانية بتطبيق المعيار الدولي رقم 29 IAS.



2. التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة، يقدم الباحث بعض التوصيات التي تتمثل في:

- ضرورة قيام وزارة المالية اللبنانية ومصرف لبنان بوضع قوانين وتشريعات وإصدار قرار تسهل على البنوك اللبنانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS خاصة المعيار الدولي رقم 29 IAS في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني.
- تفعيل دور نقابة المحاسبين القانونيين (خبراء المحاسبة) في لبنان بالطريقة التي تساعد على عقد دورات تدريبية وورشات عمل لزيادة وعي المحاسبين بأهمية معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي رقم 29 IAS.
- إعداد دليل إرشادي من وزراء المالية بالتعاون مع نقابة خبراء المحاسبة للتعامل مع كيفية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS. في إعداد البيانات المالية للبنوك اللبنانية.



المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. الاسعد، الاء مصطفى (2013م)، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد الجامعة، العدد الخامس الخاص بمؤتمر الكلية.
2. الأمين، عبد الوهاب (2002م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار الحامد، الأردن.
3. الجبر، نبيه (2000م)، المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية لكلية التجارة، مجلد 25.
4. جرف، ياسر احمد السيد محمد (2010م)، أهمية تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية- إطار مقترح ورقة عمل مقدمة الى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.
5. جمعة، حميدات (2014م)، منهاج خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
6. الجمل، جمال جويدان (2002م)، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
7. الحدى، نجوية ولأخضر، غربي يسين وبن مسعود، سعاد (2016م)، قياس مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي 07، جامعة الزيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر.
8. حسن، دينا كمال عبد السلام على (2019م)، أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي المالي IFRS 9 على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية- دراسة تطبيقية، كلية التجارة- جامعة كفر الشيخ.
9. حشيش، عادل احمد (2004م)، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 283.
10. حماد، عبد العال طارق (2006م)، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
11. حنيفة، بن ربيع وحسياني، عبد الحميد وصالح، بوعلام (2013م)، الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية IFRS/IAS، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر.



12. الحياي، وليد ناجي (2002م)، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، دار الحامد، الأردن.
13. الروبي، نبيل (2005م)، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر.
14. ميرزا عباس وهولت جراهام. (2015) دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. الطبعة الثالثة. جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين في الأردن المطابع المركزية. عمان. الأردن.
15. السعدي، إبراهيم خليل حيدر (2010م)، فعالية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29: دراسة تطبيقية لشركة الاسمنت الأردنية، مركز دراسات الكوفة، عمان.
16. صالح، اياد محمد نمر (2011م)، مدى تطبيق المعايير الدولية للتدفق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
17. عبد السلام محمد أحمد وحمد، زهير (2012م)، أثر التضخم على معلومات القوائم المالية في أسواق المال: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
18. عرنوق، بهاء غازي وحمادة، رشا (2014م)، أثر التحول الى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول.
19. لجنة معايير المحاسبة الدولية (2016م)، معايير المحاسبة الدولية، معيار المحاسبة الدولي رقم 29.
20. محمد، علا أسامة (2016م)، أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.



ثانياً: المراجع الاجنبية

1. International Accounting Standards Board IASB, (2016), International Financial Reporting Standards, (IFRS)
2. Abata, M. A. (2015). The impact of international financial reporting standards (IFRS) adoption on financial reporting practice in the Nigerian banking sector. Journal of Policy and Development Studies, Vol (289), No (1850), 1-16.
3. Abu Alrub, A., Ağa, M., & Rjoub, H. (2018). Does the improvement in accounting standard IAS/IFRS cure the financial crisis and bank profitability? Evidence from banking sector in Lebanon. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, Vol (1), NO (5) 1-18.